Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ما درى هؤلاء أنّ الآمدي يعرض للمحاسن لكل حين يراها، ويعرض للرديء عندما يقف عليه، وهو في كل مرة، يؤيد ما يقول بالشاهد والدليل والشرح، وكل موقف ينبغي أن يؤخذ باطار عرضه، ومسوغاته، لا أن ينظر إليه على أنه تناقض، بل هو صورة لما يقع عليه حسّ الآمدي، ثم ما يعلل به له. والآمدي في كل ذلك يبغي عرض ثقافته النقدية من خلال درسه في الموازنة، إذ يقول: هذا ما حثثت ـ أدام الله لك العز والتأيد، والتوفيق والتسديد ـ على تقديمه، من الموازنة بين أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، وأبي عبادة الوليد ابن عبيد البحتري في شعريهما، وقد رسمت من ذلك ما أرجو أن يكون الله عز وجل قد وهب فيه السلامة، وأحسن في اعتماد الحق وتجنب الهوى، المعونة منه برحمته[٢١].

ما أراده الدارسون من الوقوف برأي حازم بجانب أيّ من الشاعرين، فأمر فيه نظر في ساحة الدراسات الإنسانية عامة، والدراسات النقدية على وجه خاص. وهو صورة من صور النقد، لا يعاب صاحبها إلا إذا قصّر في تبليغ ما يريد، أو جار، أو تجنى في أحكامه.

ومن القضايا التي عرض لها الدارسون عند قدماء النقاد العرب، ما جاء في كتاب «اعجاز القرآن»[٢٢]، لمحمد بن الطيب الباقلاني (ـ ٤٠٣ هـ)، ومن ذلك موازنة أساليب الشعراء العرب لكلام الله تعالى، واعتراضهم عليه بدّيا، أن الموازنة بين كلام الناس، وكلام الله تعالى، غير متوازنة، ولذا فكيف يوازن، ويبني أحكامه على أصول غير متكافئة من حيث المصدر.

والدارسون فيما تقدم، بنوا أحكامهم على ما ورد من تحليل لنصوص، من الجاهلية، والإسلام، والأموي، والعباسي، لمثل: امرىء القيس والأعشى والحطيئة، وأبي تمام، وغيرهم. وهم في هذا الاعتراض، نسوا أنّ الباقلاني لا يريد الموازنة بقدر ما يريد أن يقول، وهذا يترشح من خلال كتابه «اعجاز

٢١ ـ السابق: ص ١٠.

٢٢ ـ السابق: ص ١٠، تحقيق، السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٣م.